*** حلثية ابن حدون (ابن الحاج) على شرح ميّارة الصّغير لمنظومة ابن عاشر في الفقه المالكيّ كتبه: جمال مرسلي *** وقوله: (مَا بِهِ كَلَّفَنَا) (ما) مفعول ثان لـ(علّم)⁽¹⁾، والذي كلّفنا به من العلوم⁽²⁾ هو العلم الواجب على الأعيان (3)، أي على كلّ مكلّف، وهو علم المكلّف ما لا يتأتّى له تأدية ما وجب عليه إلّا به، وذلك مثل كيفيّة الوضوء، والغسل، والصّلاة، والصّيام، والزّكاة إن كان لـه مال، والـحجّ إن كان مستطيعًا، وكذا ما يتعلّق بالمعتقدات في حقّه تعالى وفي حقّ رسله عليهم الصّلاة والسّلام.

⁽¹⁾ قوله: (الذي علّمنا) صفة لاسم الجلالة، وجعله في ك بدلًا، وفيه سوء أدب، إذ المبدل منه في حكم الطّرح غالبًا، إلَّا أن يجعل هذا من غير الغالب.

⁽²⁾ قوله: (من العلوم) أي المعلومات، أي المسائل التي من شأنها أن تُعلم، وهذا بيان لـ(مـا) مـن قولـه: (مـا بــه كلَّفنا)، فيتعلَّق بمحذوف حال من (ما). ولا بدّ من تقدير مضاف قبل هاء (به)، والتقدير: الـحمد لله الـذي علّمنا ما كلفنا بتعلّمه في حال كونه من جملة ما من شأنه أن يُعلم. وإنّما جعلنا العلوم بمعنى المعلومات مع أنّها في الأصل بمعنى الإدراكات لأنّها جمع (علم) وهو مصدر بمعنى الإدراك، ويطلق على معان أخر؛ لأنّ النّاظم جعل العلوم بيانًا لـ(ما)، والبيان نفس الـمبيّن، و(ما) واقعة على الـمعلومات قطعًا؛ لأنَّها مفعول ثانٍ لقوله: (علّمنا)، والتّعليم لا يقع إلّا على الأشياء المعلومة، لا على الإدراكات، ولمّا كانت (ما) واقعة على المعلومات كان الضّمير الرّاجع إليها وهو الـمجرور فـي (به) بمعنى الـمعلومات أيضًا، وهي لا يصحّ أن تكون مكلَّفًا بها من حيث ذاتُها، إذ لا تكليف إلَّا بفعل، فوجب تقدير مضاف يصحّ أن يتعلَّق به التَّكليف، فلذلك كان التقدير: ما كلَّفنا بتعلَّمه، إذ الـتعلّم هـ و فعـ ل الـمكلّف، فبه يتعلّق التّكليف. وإنّمـا جعلنا الـمعلومات الـمفسّر بها (ما) بمعنى: ما من شأنه أن يُعلم لأنّها إذا كانت معلومة بالفعل لم يصحّ تسليط فعل التعليم عليها، وإلّا كان حاصله: علّمنا ما هو معلوم لنا بالفعل، وذلك من تحصيل الحاصل المحال، وقدّم الجارّ والمجرور على العامل في قوله: (به كلّفنا) للوزن، قاله شيخ شيوخنا أبو الجمال سيدي الطيّب في شرحه.

⁽³⁾ قوله: (هو العلم الواجب على الأعيان) حمل عليه ظم «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم». قال النّـوويّ: هـذا وإن لم يثبت حديثا فمعناه صحيح اه نقله في ك. والحقّ أنّه حديث صحيح قويّ، أخرجه جماعة من الحفّاظ عن أنس وابن عبّاس وابن عمر وابن مسعود وعليّ وأبي سعيد الخدريّ والحسين بن عليّ وغيرهم، كما في الجامع الصغير. ومن جملة العلوم الواجبة علينا: علم أمراض القلوب وعلاجها، بناء على قول الغزاليّ: إنّ معرفة حـدودها وأسـبابها وعلاجها فرض عين، نقله في ك، وسيأتي له ذلك عند قول النّاظم في التصوّف: (يُطَهِّرُ الْقَلْبَ مِنَ الرِّيَاءِ).

وهل يكفي في ذلك التقليد -وهو اتباع قول الغير من غير دليل- أو لا يكفي في ذلك إلّا العلم -وهو الجزم المطابق عن دليل-؟ في ذلك خلاف يأتي إن شاء الله -تعالى-.

وكذا حكم البيع، والقراض، والشّركة، والإجارة، ونحوها، لـمن يتعاطى ذلك، فيجب على المكلّف تعلّم حكم ما يريد أن يفعله؛ للإجماع على أنّه لا يجوز لأحد أن يُقدِم على أمر حتّى يعلم حكم الله فيه (1)، لكن يكفي في غير العبادات تعلّم الحكم يوجه إجمالي يبرّئه من الجهل بأصل حكمه على قدر وسعه. ويحتمل أن يريد بالّذي كلّفنا به من العلوم: العلم الواجب على الأعيان وعلى الكفاية معًا (2)، فإنّ علم الكفاية يُخاطَب به -أيضًا - كلّ أحد، على خلاف في ذلك، إلّا أنّه يسقط بقيام البعض به، إذ النّاظم -رحمه الله - عالم بالعلمين معًا.

⁽¹⁾ قوله: (للإجماع على أنّه لا يجوز) فيه إشارة للرّدّ على من يعتقد أنّه حديث، وأصله قوله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} [الإسراء: 36]

⁽²⁾ قوله: (على الكفاية) العلوم الواجبة تعلّمها كفاية إمّا مقاصد، وهي حفظ القرآن، والتفسير، والحديث، والفقه من غير العبادات، والكلام، والتصوّف على رأي، وإمّا وسائل، فمنها ما يتعلّق بالقرآن، وهو علم القراءة، والرسم، والضبط، ومنها ما يتعلّق بالحديث، وهو علم أقسامه ومراتبه، وعلم أحوال الرواة وطبقاتهم وأعمارهم وعدالتهم وجرحتهم، وعلم السَّير والمعازي والشّمائل، ومنها ما يرجع إلى الاستنباط، وهو علم أصول الفقه، ومنها ما يتعلّق بهما وبغيرهما من كلام العرب، وهو اللّغة، والصرف، والنّحو، والمعاني، والبيان، ومنها ما فيه منفعة عامّة، وهو المحساب، والتوقيت، والمنطق على رأي، ومن العلوم ما معرفته مستحسنة فقط، قال القِلْشانيّة: وهو معرفة الكتابة، والطبّ، وما يحتاج إليه من النجوم، وقال قبل هذا: من النّوافل: عويص الفرائض، والتدقيق في العربيّة وفي التصريف، ومعرفة شواذ اللّغة، ومن المستحسن –أيضا—: العروض، والقوافي على رأي، والبديع، ومن العلوم ما معرفته مباحة، وهو ما لا ضرر فيه، كعلم الأنساب الزّائد على ما توصَل به الرّحم، وقد استوفينا جُلّ هذه العلوم في كتابنا: (الأزهار الطيّبة النشر) وتعرّضنا لحكم الشارع فيها إجمالًا وتفصيلًا. انظره.